

أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر

د. كريمة محمد الصغير *

مقدمة

اللامركزية المالية هي عملية يتم بموجبها منح الإدارة المحلية السلطة على الأنشطة الاقتصادية داخل نطاقها ، و تنطوي اللامركزية المالية على تحديد المسؤوليات المالية لمختلف المستويات وتتكون من الأدوات والإجراءات المالية التي تهدف للمساعدة في تقديم السلع العامة .

وقد جاء التفكير في التحول إلى اللامركزية المالية بديلاً عن المركزية المالية في إطار تحول عام نحو اللامركزية بأبعادها السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية من أجل توسيع نطاق مشاركة المواطنين وتقليص أدوار الدولة في الإنتاج والإدارة ، بحيث أصبحت اللامركزية المالية جزء من مجموعة الإصلاحات المالية لتحسين الكفاءة في القطاع الحكومي .

ومن أكثر النقاط التي أثارت جدلاً فيما يخص اللامركزية المالية هي تأثير اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي. وبمراجعة الأدبيات يتضح أن موضوع اللامركزية المالية وأثرها على النمو الاقتصادي من الموضوعات التي اختلفت حولها الآراء النظرية والدراسات التطبيقية. فالآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للامركزية المالية على النمو الاقتصادي ترى أن اللامركزية المالية هي وسيلة لحفز الكفاءة في الحكومة والارتقاء بالنمو والتنمية الاقتصادية ، فتقديم مخرجات محلية مختلفة وفقاً للأذواق والظروف المحلية ينتج عنه مستويات أعلى من الرفاهة الاجتماعية عن تلك المحددة مركزياً التي تقدم مستويات موحدة من الخدمات بين الأقاليم ، وبالتالي فإن السياسات الأكثر حساسية للظروف المحلية والإقليمية من المحتمل أن تكون أكثر فاعلية في تشجيع النمو الاقتصادي عن تلك السياسات المركزية التي تتجاهل الاختلافات الجغرافية. وهذا الرأي تؤكد مجموعة من الأدبيات سواء دراسة حالة لدولة واحدة أو عبر مجموعة من البلدان في حين أن بعض الدراسات مثل (Davoodi and Zou,1998) ودراسة (Zhang and Zou,1998)) وغيرها أوضحت أنه قد يكون هناك علاقة سلبية بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي والتي قد تعود إلى أن ممارسات الإدارة المحلية قد لا تكون مستجيبة لتفضيلات المواطنين المحليين. وهو ما يمكن أن يحدث عندما لا يتم انتخاب المسؤولين المحليين من المواطنين المحليين ، وكذلك عندما لا يستطيع المواطنون الفقراء أيضاً " التصويت بأنفسهم".

د. كريمة محمد الصغير : مدرس بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بمعهد التخطيط

ولذلك بدأ العديد من الدول المتقدمة والنامية فى إحياء المناقشات حول اللامركزية المالية.

وفى هذا الشأن لا يوجد نموذج متكامل عن العلاقة المباشرة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى بل مجموعة من الفرضيات حول العلاقات والآثار غير المباشرة والتي اختلفت حولها الدراسات العملية والتفسيرات النظرية (فالأدلة التطبيقية عن هذا الموضوع متعارضة ومحدودة بمشاكل القياس – التحديد- والمشاكل التحليلية)

مشكلة البحث

أن موضوع اللامركزية المالية وأثرها على النمو الاقتصادى من الموضوعات التى اختلفت حولها الآراء النظرية والدراسات التطبيقية . فاللامركزية المالية هى ظاهرة متعددة الأبعاد، أهم أبعادها هو بعد النمو الاقتصادى، ذلك لأن النمو الاقتصادى والزيادة المستمرة فى مستوى الدخل الفردى هو الهدف الأساسى لسياسة اللامركزية المالية كما انه أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية.

فى ضوء ما تقدم ، تتمثل مشكلة هذا البحث فى محاولة صياغة التصور الأمثل أو الأفضل ، للعلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى على النحو الذى يدعم أو لا يدعم أهمية توجه اللامركزية المالية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية داخل الدولة الواحدة مع التطبيق على مصر.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة فى محاولة التعرف على الواقع الحالى للامركزية المالية ، وعلاقتها بالنمو الاقتصادى ، والآثار المباشرة وغير المباشرة للامركزية المالية على النمو الاقتصادى ، والوصول الى طبيعة العلاقة بينهما فى مصر باستخدام نموذج قياسى.

المنهجية

سيتم بصفة أساسية استخدام المنهج التطبيقى القياسى وذلك باستخدام نموذج يبدأ من دالة الإنتاج وينتهى إلى قياس أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى فى مصر. ومن ثم يحاول هذا البحث التحقق من تأثير اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى ، فى إطار نموذج نمو داخلي بسيط، يعمل على متجهات الانحدار الذاتى (VAR) وآليات التقدير فى هذا البحث تتعتمد على سلاسل زمنية للبيانات خلال الفترة (١٩٨٢/ ١٩٨٣ - ٢٠١٢/٢٠١١). وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات للامركزية المالية وهى :

• مؤشر الإيرادات ويقاس بنسبة إيرادات الادارة المحلية لإجمالى إيرادات الموازنة العامة للدولة.

• مؤشر الاستخدامات ويقاس بنسبة استخدامات الادارة المحلية لإجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة.

• مؤشر الاستقلالية : ويقاس بنسبة الإيرادات المحلية للاستخدامات المحلية.

تقسيم البحث

يتناول البحث النقاط التالية

١- مفاهيم وأنواع ومؤشرات اللامركزية المالية

٢- مراجعة الأدبيات

أ- دراسات عن أثر اللامركزية المالية

ب- دراسات خاصة بإيجابيات اللامركزية المالية

ت- دراسات خاصة بسلبيات اللامركزية المالية

٣- الارتباط بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي

أ- ارتباط مباشر

ب- ارتباط غير مباشر

ت- آثار غير مباشرة أخرى على النمو من خلال آثار إضافية للامركزية

٤- واقع اللامركزية المالية في مصر

٥- نموذج قياسي لقياس أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي في مصر.

أولاً: مفاهيم وأنواع اللامركزية

تعرف اللامركزية على نطاق واسع لتشمل نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى مستويات الإدارة المحلية والحكم المحلي والترتيبات الإدارية التي تنتقل المسؤوليات بعيداً عن المركز. ويمكن وصفها بشكل أكثر تحديداً بأنها " نقل السلطة على أساس جغرافي سواء عن طريق عدم تركيز السلطة الإدارية في الوحدات الميدانية لنفس الإدارة أو المستوى الحكومي أو نقل جانب من السلطة السياسية لوحدات الحكومة المحلية، أو عن طريق التفويض لأجهزة أو لهياكل دستورية خاصة

وتشير اللامركزية إلى " نقل جانب من السلطة السياسية وقدرة صنع القرار وتخصيص الموارد من الحكومة المركزية إلى المستويات الحكومية الأدنى".

ويصف (White, 2003) اللامركزية كمفهوم شامل بأنها (نقل السلطة سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العليا إلى المستويات الدنيا)

ويرى (Henry Maddik, 1993) أن اللامركزية تتكون من مصطلحين: الأول عدم التركيز (deconcentration) ويقصد بها (تفويض الإدارة المركزية للسلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها إليها)، والثاني نقل السلطة (Devolution) ويقصد به (تحويل السلطات المركزية للسلطات المحلية بعض الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلتها إليها).

ويعرفها (Rondinelli, 1989) أيضاً بأنها " نقل مسؤولية التخطيط والإدارة وزيادة وتخصيص الموارد من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى مستويات حكومية أقل ، أو إلى سلطات على نطاق اقليمي أو وظيفي ، أو إلى مستويات حكومية عامة

شبه مستقلة أو شركات أو الى منظمات طوعية غير حكومية أو للقطاع الخاص أو الشركات "

ومن ثم فاللامركزية وفقا ل Rondinelli 1989 تصنف الى أربعة أقسام:

- عدم التركيز
- التفويض
- نقل السلطة
- الخصخصة

هذا ، وقد ميز البنك الدولي بين أربعة أشكال للامركزية وهى :

- اللامركزية السياسية
- اللامركزية الإدارية
- اللامركزية المالية
- لامركزية السوق

والأشكال الأربعة للامركزية موجودة بأشكال وتوليفات مختلفة في مختلف الدول وداخل الدولة الواحدة وداخل القطاعات المختلفة.

□ اللامركزية السياسية

تشير اللامركزية السياسية إلى الدرجة التي تسمح بها الحكومات المركزية للحكومات غير المركزية لتنفيذ مهام سياسية معينة. فهي تمثل تحولاً في السلطة والمسؤوليات ، حيث كان من المعتاد أن تقوم الحكومات المركزية بهذه الوظائف التي حولتها للحكومة المحلية. وتهدف اللامركزية السياسية إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين مزيداً من السلطة في صنع القرار العام. كما أنها تدعم الديمقراطية بإعطاء المواطنين أو ممثليهم مزيداً من القدرة على صياغة وتنفيذ السياسات، وكثيراً ما ترتبط بالتعددية السياسية وتمثيل الحكومات المحلية.

فوجود التعددية يقر ويؤكد التنوع في الاهتمامات والأذواق الموجودة في المجتمع. ويرى أتباع نظرية التعددية أن سياسة الحكومات الإقليمية أكثر قدرة على خدمة المصالح المختلفة للأفراد مقارنة بسياسة الحكومات المركزية.

إن وجود حكومة إقليمية ممثلة ينطوي على أن مواطني الإقليم ممثلون من خلال الأعضاء المنتخبين في الحكومة الإقليمية . ومؤيدو اللامركزية السياسية يرون أنها تعمل على تحسين عملية صنع القرار، لأن الحكومات الإقليمية أكثر وأفضل وصولاً للمعلومات ذات الصلة بالاهتمامات والتفصيلات المتنوعة في المجتمع من الحكومات المركزية. إن هذا المفهوم يعني أيضاً أن اختيار ممثلين محليين يسمح للمواطنين بمعرفة أفضل المسؤولين السياسيين المنتخبين ويسمح للأعضاء المنتخبين بالمعرفة الدقيقة لإحتياجات ورغبات ناخبيهم. وغالباً ما تتطلب اللامركزية السياسية إصلاحات دستورية أو قانونية ، وتعزيز التعددية الحزبية ،

وتعزيز السلطة التشريعية، وإنشاء وحدات سياسية محلية أو إقليمية. ولأن اللامركزية السياسية تغطي نطاقاً واسعاً فإن الأشكال الأخرى لللامركزية غالباً ما تنطوي على درجة من اللامركزية السياسية بشكل كبير .

□ اللامركزية الإدارية

تشير اللامركزية الإدارية إلى درجة استقلالية المنظمات والكيانات غير التابعة للحكومة المركزية عن السيطرة المركزية . وتسعى اللامركزية الإدارية إلى إعادة توزيع المسؤولية والسلطة والموارد المالية لتوفير الخدمات العامة بين مختلف مستويات الحكومة. فهي تعد نقلاً لمسئولية التمويل والتخطيط والإدارة لمهام عامة معينة، حيث يتم نقل هذه المسؤولية من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى وحدات أخرى حكومية، أو وحدات تابعة أو لمستويات حكومية محلية أو للشركات.

وتتخذ اللامركزية الإدارية ثلاثة أشكال أساسية وهي :

١- عدم التركيز Deconcentration

ويقصد بعدم التركيز نقل مهام معينة للمستويات الحكومية الأدنى او للمحليات ولكن بدون تحويل لسلطة اتخاذ القرار، بمعنى أنه لا يوجد توزيع معنى للسلطة بين المركز والاقليم. ويعد عدم التركيز أضعف أشكال اللامركزية ، حيث يعيد توزيع المسؤوليات المالية والادارية بين المستويات مختلفة للحكومة المركزية. فهو بمثابة نقل مسؤوليات مسئولى الحكومة المركزية فى العاصمة لنظرانهم فى الاقاليم والمحليات. ومن ثم يمكن أن يخلق إدارة اقليمية قوية فى إطار الإشراف من جانب وزارات الحكومة المركزية.

٢- التفويض Delegation

احدى الطرق لوصف "اللامركزية من خلال تفويض" هي أنها عملية من " أعلى إلى أسفل " ففي ظل التفويض يتم إعطاء السلطات المحلية مسؤوليات محددة ولكن تحت إشراف صارم نسبياً من الحكومة المركزية، وتعطى أحياناً مسؤوليات جمع الضرائب و الرسوم أيضاً ولكن تحت الإشراف المركزي، وتميل الحكومة المركزية فى هذا الشكل إلى معاملة السلطات المحلية باعتبارها امتداداً للسلطة المركزية.

والسلطات المحلية المفوض لها يجب أن تمارس السلطة المخولة لها فى إطار سياسة ثابتة موضوعة من قبل المستوى المركزى بحيث تبقى المسؤولية النهائية على الصعيد المركزى. ويعد التفويض شكلاً أكثر توسعاً من عدم التركيز، فمن خلال التفويض تقوم الحكومة المركزية بنقل مسؤولية صنع القرار وإدارة مهام

عامة لمنظمات شبه مستقلة ، لكن الحكومة المركزية مسئولة عنها في نهاية الامر . ومن ثم ففي حالة التفويض تكون السلطة في يد الحكومة المركزية في نهاية الأمر .

٣- نقل السلطة Devolution

تعرف اللامركزية من خلال نقل السلطة بأنها عملية من "أسفل إلى أعلى" حيث يتم من خلالها إعطاء الحكومات المحلية حقاً دائماً مثل حق دستوري، لتنظيم شؤونها، بما في ذلك القدرة على رفع الضرائب ووضع ميزانيات إنفاقها، مع تدخل قليل من قبل السلطات المركزية. وفي ظل نظام نقل السلطة فإن الحكومات المحلية لديها مصادر إيراداتها وكذلك السلطة التقديرية لتحديد المزيج من الخدمات. هذا النهج إلى اللامركزية قد يكون الأفضل مع أشكال الحكومة الفيدرالية.

وبموجب هذا الشكل تنتقل السلطات والصلاحيات الخاصة باتخاذ القرار والتمويل والإدارة فعلياً بإجراء كلي أو جزئي إلى وحدات سياسية أو فرعية كالأقاليم والمدن والبلديات، ويتم منحها سلطة اتخاذ القرارات دون الرجوع للسلطات المركزية، باستثناء بعض الأمور المتفق عليها مسبقاً، وهذا الشكل يميل إلى الديمقراطية اللامركزية.

ومن خلال نقل السلطة يتم تحويل مسؤولية الخدمات لمؤسسات حكومية اقليمية ، وهذه المؤسسات يمكن أن يكون بها أفراد منتخبين من قبل السكان المحليين ، بالإضافة إلى ذلك يمكنهم زيادة إيراداتهم ويكون لديهم سلطة مستقلة بأخذ قرارات الاستثمار .

□ اللامركزية المالية

تعددت تعريفات اللامركزية المالية في الأدبيات فقد عرفها (Bird, 1995) بأنها عملية يتم بموجبها منح الحكومات المحلية السلطة على الأنشطة الاقتصادية داخل نطاقها .

ويرى (Tanzi, 1995) أن مصطلح اللامركزية المالية يشير إلى انتقال جانب من سلطة المالية العامة وتقديم الخدمات الحكومية من المستوى المركزي إلى المستويات الحكومية المحلية . ويرتبط هذا الانتقال في السلطة بالعلاقات الرئيسية المتبادلة بين مستويات الحكومة فيما يتعلق بقضايا مالية وهي:

- قرارات الإنفاق؛
- السلطات الضريبية وسلطة زيادة الإيرادات؛
- الاقتراض المحلي؛
- التحويلات المالية بين المستويات الحكومية .

وقد عرفها (Akai and Sakata,2002) بأنها تفويض السلطة المرتبطة بصنع القرار المالي إلى المستويات الحكومية الأقل .

وعرض (Thiessen,2001) وجهات النظر المتعلقة باللامركزية المالية بأنها تنطوي على "نقل جانب من المسؤولية المالية للحكومات المحلية وما يرتبط بها من مسؤوليات " . وبالتالي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها قدرة الحكومات المحلية على زيادة الإيرادات الضريبية ، واتخاذ قرارات بشأن كيفية إنفاق أموالها على برامج مختلفة ضمن المعايير القانونية .

ويتبنى هذا البحث تعريف اللامركزية المالية بأنها تفويض لسلطات ومسؤوليات مالية من الحكومة المركزية لمستويات حكومية أقل. وتنصب اللامركزية المالية على السياسات المالية المسؤولة عن النفقات والإيرادات العامة . وتعد اللامركزية المالية عنصراً جوهرياً من عناصر اللامركزية ، وهي شكل هام من أشكال الاستقلالية في اتخاذ القرار ولذلك ينظر إليها على أنها شكل فرعي من اللامركزية السياسية. وتضم اللامركزية المالية مسألتين مترابطتين وهما:

الأولى: تقسيم مسؤوليات الإنفاق ومصادر الإيرادات بين المستويات : المركزي والإقليمي والمحلي.

الثانية: مقدار سلطة الحكومات الإقليمية والمحلية لتحديد نفقاتها وإيراداتها . وتنفيذ اللامركزية المالية بشكل فعال يجب أن تحصل الحكومات المحلية على مستوى كاف من الإيرادات إما محلياً أو محولة من الحكومة المركزية. واللامركزية المالية يمكن أن تتخذ عدة أشكال منها:

- التمويل الذاتي أو استرداد التكاليف من خلال رسوم المستخدم : والأمثلة على ذلك الرسوم الدراسية ، الرسوم على الطرق، ورسوم استخدام الحدائق الترفيهية
- توليد الإيرادات المحلية من خلال الضرائب: على سبيل المثال ضريبة الدخل
- التحويلات الحكومية : التي تحول الإيرادات العامة من الضرائب التي جمعتها الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لتستخدمها في استخدامات عامة او استخدامات محددة.

وتتشارك أشكال اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) في نقل عملية صنع القرار أو السلطة التنفيذية ، بدرجة أو بأخرى حسب كل شكل ، للحكومات المحلية . والدرجة التي تتم بها أشكال اللامركزية الثلاثة تعطى مؤشراً على الاستقلال الإقليمي.

•لامركزية السوق

وفيما يتعلق بلامركزية السوق نجد أنها لا تتطوي على تخويل سلطات للمستويات الحكومية الإقليمية ولكن للشركات الخاصة ولهذا فهي خارج نطاق موضوع دراستنا هذه.

ومن ثم فاللامركزية هي اطار تنظيمي لإدارة التنمية بأبعادها المختلفة ، حيث يتم فى إطارها إعطاء المستويات الإدارية الدنيا حق المشاركة فى اتخاذ القرار دون الغاء لحق الجهة المركزية فى اتخاذ القرار. وهو ما يعنى أن اللامركزية تفعل دور السلطات الإقليمية والمحلية من خلال إسناد مهام إدارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها ، وتعزز من دورها فى تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذى يعمل على دمج السكان المحليين فى عمليات التنمية المحلية بما يؤدى الى نجاحها.

واللامركزية لا تعنى أن هناك انفصلاً كاملاً بين الوحدات المحلية والسلطات المركزية ، حيث ترتبط الوحدات المحلية بقدر من العلاقات مع السلطات المركزية بما يسمح ويحافظ على وحدة الدولة من الناحية السياسية والادارية والجغرافية .

•مؤشرات قياس اللامركزية المالية

لوحظ أن أغلب الدراسات التطبيقية تصف درجة اللامركزية المالية بنسبة النفقات والإيرادات المحلية للإجمالى الحكومى . وقد حدث جدال كبير فى أغلب الدراسات النظرية فى المحاولة للوصول الى المدخل الصحيح لقياس اللامركزية المالية ، وبمسح عدد من أهم الدراسات التطبيقية التى تركز على العلاقة بين اللامركزية المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية والتى حاولت قياس اللامركزية، وهى حوالى ٢٦ دراسة، وجدت الباحثة أن :

- حوالى ثلث هذه الدراسات تستخدم مؤشر نسبة إنفاق الحكومة المحلية لإجمالى الإنفاق الحكومى كمؤشر لقياس اللامركزية المالية
- حوالى ربع الدراسات تستخدم مؤشر نسبة الإنفاق المحلى الممول من الموارد المحلية.
- واستخدمت باقى الدراسات مؤشرات مثل الفجوة بين إيرادات ونفقات الحكومة المحلية.
- إلا أن هناك دراسات استخدمت بجانب هذا مقاييس أخرى ، وقد تمثلت المقاييس التى استخدمتها أغلب الدراسات فى:
- قدرة الحكومة المحلية على زيادة إيراداتها
- استقلالية قرارات الإنفاق

- إنفاق المنح المركزية محلياً
□ عدد وحجم الوحدات المحلية.

ثانياً: مراجعة الأدبيات عن علاقة اللامركزية المالية بالنمو الاقتصادى وإيجابياتها وسلبياتها

لقد ثار الجدل حول تأثير اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى وما اذا كان هذا التأثير ايجابياً أم سلبياً . وان الحديث عن الأثر الايجابى المصاحب للامركزية المالية على الأداء الاقتصادى يعتمد على مجموعة من الفروض الهامة. وأول هذه الفروض أن اللامركزية المالية تنطوى على تحويل للموارد للحكومات المحلية ، وهو ما يكون مصحوباً بجعل الحكومات المحلية أكثر استقلالية فى التمويل بدلاً من ان تنتظر الحكومة المركزية لتقدم لها الحلول أو ان تمدها بالسلع والخدمات العامة ، وبجعل الحكومات المحلية اكثر سلطة واستقلالية فإن هذا يؤدي الى التأكيد والتوجه للكفاءة الاقتصادية بين المناطق داخل الدولة.

وتتمثل الحجج المؤيدة من الناحية النظرية للامركزية المالية فيما يلى :

١. "نظرية اللامركزية المالية" وهى تعد افضل آلية يمكن أن تؤثر من خلالها اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى والكفاءة الاقتصادية وهى تنطلق من حقيقة مفادها أنه نتيجة لميزة توفر المعلومات والنظرة الأكثر قرباً لتفضيلات السكان المحليين، فالحكومات المحلية اكثر قدرة على توفير السلع والخدمات العامة للسكان.

٢. "فرضية التنوع " والتي تقر بعدم كفاءة تقديم مستوى موحد من السلع والخدمات العامة على مستوى الأقاليم لاختلاف المنافع والتكاليف الحدية للخدمة العامة الناتج عن اختلاف داول الطلب فى المجتمعات المختلفة .

٣. "فرضية السيطرة على حجم الدولة" يجب أن تعمل الحكومات على تعظيم الإيرادات الضريبية بطريقة رشيدة وعادلة، إلا أن المنافسة الرأسية والأفقية بين مستويات الحكومة المختلفة تمنع هذا السلوك وبذلك فان اللامركزية المالية تساهم فى السيطرة على حجم الموازنات والقطاع الحكومى بأكمله .

٤. "فرضية حفز الإنتاج" ان نقل المسئوليات و "المحاسبية" المرتبطة بها يخلق دوافع لدي المستويات المحلية للابتكار فى الإنتاج وتقديم السلع والخدمات العامة ، كما أن تخفيف الكثير من الوظائف العامة المحلية عن كاهل الحكومة المركزية يحسن كفاءتها فى تقديم السلع والخدمات العامة .

إلا أنه ومع هذه الفرضيات المؤيدة للامركزية المالية فهناك مجموعة من المخاوف بشأن اللامركزية المالية تتمثل فى :

- عدم العدالة: تنثور مخاوف من أن تنوع الدخول بين الأفراد والأقاليم يخلق عدم عدالة في ظل اللامركزية المالية وهو ما يتطلب سياسة توزيعية مركزية.
- الاستقرار الاقتصادي : والذي قد يصعب تحقيقه في ظل اللامركزية المالية والتي تؤدي إلى تغير مرونة الدخل لإيرادات المستويات الحكومية المختلفة , وعندما لا تتفق قرارات الإنفاق والإيرادات للمستويات المحلية مع أهداف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي أو ما يسمى "التثبيت" يخلق ذلك صعوبة في التنسيق الفعال وفي الوقت المناسب بين المستويات الحكومية المختلفة.
- جودة الحكومات والديموقراطية المحلية : حيث تستطيع الحكومة المركزية بإمكانياتها الضخمة أن تجذب الأفراد المؤهلين بحافز المرتبات والمسار الوظيفي الأرقى وأن تعمل على جمع ومعالجة البيانات بشكل أكثر كفاءة , كما أنه في حالة ضعف الرقابة في الديموقراطيات المحلية يكون المسئولون لحكم قريبهم من الناس أكثر تأثراً بالأهواء الشخصية.
- مستوى الدخل الفردي المنخفض: هناك تكاليف ثابتة مرتبطة بتسيير الإدارات المحلية والتي قد تستهلك نسبة كبيرة من الموارد الكلية في الدول المنخفضة الدخل , كما إنه في ظل مستوى الدخل الفردي المنخفض فإن الطلب على السلع والخدمات العامة يتركز في عدد قليل من السلع دون اختلاف يذكر في التفضيلات
- حالة الحجم الصغير للدولة: والتي غالباً ما تكون تفضيلات سكانها متجانسة نسبياً.
- ندرة الضرائب ذات الطبيعة المحلية: تتطلب اللامركزية المالية أن تكون لدى الحكومات المحلية إيراداتها الخاصة , إلا أن المستويات العليا من الحكومة أكثر قدرة على تحقيق معايير الكفاءة والعدالة والحصيلة الضريبية عن المستويات الدنيا, كما أن بعض الضرائب غير مناسب تطبيقها للحكومات المحلية مثل الرسوم الجمركية.
- حالة وجود درجة منخفضة من التحضر: حيث تواجه الحكومات المحلية في المناطق الريفية بقاعدة ضريبية فقيرة وغير متنوعة.
- عدد قليل من السلع العامة هو الذي يعتبر "من قبيل السلع العامة النقية" فخدمات التعليم , الصحة , المرافق.... يمكن أن يقدمها القطاع الخاص وفي ظل إشراف من الحكومة للحفاظ على حد أدنى من معايير الكفاءة. ويلاحظ أن هذه الحجة تبرر خصخصة التعليم والصحة. وهذا غير ملائم في حالات كثيرة.
- ونتيجة لهذا الجدل حول اثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي , كان لزاماً الرجوع للأدبيات التي تناولت الموضوع , حيث ظهرت العديد من الدراسات

لبحث أثر اللامركزية المالية على مختلف النواحي الاقتصادية ، والعديد من هذه الدراسات كانت اما على مستوى دولة واحدة أو كانت على مستوى مجموعة من الدول ، كما تناولت دولاً نامية ودولاً متقدمة.

١- مراجعة مفصلة للأدبيات عن اللامركزية المالية

أدراسات عن أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى بشكل عام يركز هذا الجزء على العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى من خلال عرض نتائج الدراسات التالية:

استخدم Davoodi and Zou (1998) بيانات panel data فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٩ ل ٤٦ دولة لدراسة أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى وقد استخدم فى قياس العلاقة طريقة المربعات الصغرى العادية حيث استخدم نصيب الفرد من معدل النمو الاقتصادى للنتائج المحلى الاجمالي كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة التى استخدمها كانت رأس المال البشرى (مفاصة بمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية) ، الناتج المحلى الإجمالي، ومتوسط معدل الضريبة، والنمو السكاني، وتحقيق اللامركزية المالية ، واستخدمت الدراسة بيانات على المستوى الحكومة المركزية والمحلية ، وقد توصل الى وجود علاقة سالبة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى فى الدول النامية ، فى حين لا توجد علاقة بينها فى الدول المتقدمة.

فى حين أن (Xie et al, 1999) استخدم بيانات السلاسل الزمنية للفترة من (١٩٨٤-١٩٩٤) لتقييم أثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية وقام ببناء نموذج اقتصادى حيث استخدم نصيب الفرد من الزيادة فى الناتج كمتغير تابع فى حين أستخدم متغيرات مستقلة تتمثل فى : متوسط معدل الضريبة ، معدل نمو العمالة ، معامل جينى ، اللامركزية المالية ، انفتاح الاقتصاد (مقاساً ب نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلى الاجمالي) ، ومعدل التضخم ، متوسط معدل التعريف الجمركية ويتم حسابها من خلال نسبة الرسوم الجمركية الإجمالية إلى إجمالي قيمة الواردات الاستهلاكية، والمتغيرات الأخرى الداخلة فى النموذج تشمل مساهمة النفقات الحكومية فى مختلف المستويات ، والرقم القياسى لاسعار منتجات الطاقة ، واجمالي نصيب الاستثمار الخاص فى رأس المال المادى ، ويتم حساب مساهمة النفقات الحكومية من خلال نسبة النفقات الحكومية المحلية لاجمالي الانفاق الحكومى. وعلى الرغم من أن أغلب النتائج كانت غير معنوية الا ان المؤلفين خلصوا الى ان المعلمات غير المعنوية فى تحليلهم تدل على أن نسب الانفاق الحكومى تتوافق مع تعظيم النمو ،

و توصلوا في النهاية الى ان مزيداً من اللامركزية سيتحرك بالاقتصاد بعيداً عن مسار تعظيم النمو وبالتالي قد يكون ضاراً بالنمو الاقصادى فى الولايات المتحدة الامريكية.

استخدم (Akai and Sakata, 2002) بيانات على مستوى الدولة لتقييم أثر اللامركزية المالية على النمو الاقصادى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وقاما بحساب نموذج انحدار خطى بجعل التغير فى الناتج الاجمالي على مستوى الدولة متغير تابع ، فى حين استخدمنا متغيرات مستقلة تتمثل فى (معدل النمو السكانى ، الخصائص الاقتصادية العامة ، الناتج المحلى الاجمالي للدولة ، اللامركزية المالية ، الانفتاح مقاساً ب " نسبة صادرات الدولة لصادرات الدول الأخرى ، والناتج المحلى الاسمى للدول الأخرى الى الناتج المحلى الاسمى للدولة ، توزيع الدخل مقاساً بمعامل جينى ، وباقي المتغيرات المستقلة تشمل نوعية رأس المال البشرى الاقليمى مقاساً ب عدد براءات الاختراع ، مستوى رأس المال البشرى مقاساً بمستويات التعليم ونوعية العمل ، ومتغيرات اقليمية محددة " وقد توصل الكاتبان لوجود علاقة ايجابية بين اللامركزية المالية والنمو الاقصادى على مستوى الدولة فى الولايات المتحدة الامريكية .

وقد قام (Jin and Zou, 2002) بدراسة كيف تؤثر اللامركزية المالية على حجم الحكومة واستخدمنا بيانات اطارية لمجموعة من البلدان مع ثلاثة مستويات للحكومة ، واعتمدت منهجيتهم على نموذجين ، واستخدمنا حجم الحكومة كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة لديهم فقد شملت الناتج المحلى الإجمالى ، اللامركزية المالية ، التحضر (مقاساً بنسبة سكان الحضر إلى اجمالى السكان) ، انفتاح الاقتصاد الوطنى (مقاساً بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي) ، بجانب الخصائص الثابتة للبلد حيث استخدم متغيرات صورية للتعبير عما اذا كانت الدولة اتحادية ، القيود على الاقتراض ، المسؤولين المنتخبين ، استقلالية البنك المركزى(ومثلاً فإذا كان محافظ البنك المركزى لم يتغير فى غضون ٦ أشهر من تغير القيادة السياسية فإن البنك المركزى يعتبر مستقلاً). وقد توصلت الدراسة الى ان اللامركزية المالية تؤدي الى حجم أكبر للحكومات الاقليمية وافترضنا ان الحجم الأكبر للحكومات الاقليمية سيجعلها أقل كفاءة وتقلل من التكلفة الفعالة

وقد قامت العديد من الدراسات بدراسة اثر اللامركزية المالية على النمو الاقصادى فى الصين فقد حاول (Lin and Liu, 2000) الاجابة عن السؤال التالى " هل الاقتصاد الصينى تأثر ايجابياً أم سلبياً باللامركزية المالية؟ فحاولوا اختبار هل اللامركزية المالية قد أدت الى رفع الكفاءة الاقتصادية للصين أم لا ، والنموذج الذى استخدماه فى دراستهما هو دالة انتاج كوب دوجلاس ، حيث تم استخدام نصيب الفرد من الناتج كدالة فى نصيب الفرد من رأس المال ، ومستوى

التكنولوجيا ، والجزء من السكان اللذين هم في عداد القوة العاملة. ومعدل النمو في الناتج يعتمد على التكنولوجيا ورأس المال. وتشمل التكنولوجيا الاختلافات في تخصيص الموارد وكذلك الاختلافات المؤسسية. وقد استخدم الباحثان البيانات على مقاطعات الصين ، و غطت البيانات فترة ٢٣ سنة بدءاً من ١٩٧٠، وكان المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي في حين ان المتغيرات المستقلة شملت مقياس للامركزية المالية ، الاصلاح الريفي ، وسعر المنتجات الزراعية منسوباً للمنتجات غير الزراعية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والسكان، و نسبة السكان في المناطق الريفية، وحصص الشركات غير المملوكة للدولة في الناتج الصناعي الكلي، معدل نمو نصيب الفرد من الاستثمار. ومن الملاحظ أن اغلب الدراسات تقيس اللامركزية المالية من خلال نسبة الانفاق الحكومي المحلي لجملة الانفاق الحكومي ، ولكن Lin and Liu قاما باستخدام مقياس مختلف نتيجة لعدم توافر البيانات في بعض المناطق ولذلك قاما باستخدام الإيرادات الحدية المتراكمة لدى الحكومات الإقليمية كمقياس بديل للامركزية المالية ، وقد بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين النمو واللامركزية المالية ، كما اشارت النتائج ان العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي تمثلت في الاصلاح الريفي ، تراكم رأس المال وتنمية القطاع غير المملوك للدولة

وفي دراسة ((Zhang and Zou عن الصين استخدمت بيانات اطارية لمدة ١٢ سنة من ١٩٨٠-١٩٩٢. وقد استخدمت معدل نمو دخل المحافظات كمتغير تابع في حين أن المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها هي مقياس اللامركزية المالية (نصيب انفاق المحافظات لإجمالي الانفاق الحكومي) ، معدل الاستثمار ، معدل نمو العمالة ، نسبة مساهمة التجارة الخارجية في دخل المحافظة ، معدل التضخم معدل الضرائب . وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة سلبية بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ بعض عرض الأدبيات السابقة أنه لا يوجد اتجاه واحد للعلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي فدراسات توصلت الى ان العلاقة بينهم ايجابية ودراسات اخرى وجدتها علاقة سلبية وهو ما يدعم الجدل النظري حول هذه العلاقة.

ب-دراسات ركزت على ايجابيات اللامركزية

حسب الدراسات المعنية ، فإن من أول المزايا الخاصة باللامركزية المالية هي الكفاءة الاقتصادية فقد ذكر Tanzi أن أهم المبررات الاقتصادية للامركزية المالية يعتمد الى حد كبير على الكفاءة في تخصيص الموارد ، فمن خلال

اللامركزية المالية فإن الحكومات المحلية من المرجح أن تقدم توليفات مختلفة من السلع والخدمات العامة نظراً لأنها أكثر قرباً للسكان المحليين من الحكومة المركزية وتأخذ في الاعتبار الأذواق المختلفة للسكان المحليين. ويرى أنصار اللامركزية أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق من خلال الحكومة اللامركزية حيث أنهم يمدون السكان بخليط من السلع والخدمات التي تعكس تفضيلات السكان في هذه المناطق وهو ما ينعكس على الكفاءة الاقتصادية وهذا على عكس حالة قيام الحكومة المركزية بتوفير احتياجات المواطنين حيث تقوم بتوفير نفس الحزمة من السلع والخدمات لكل المناطق دون مراعاة لخصوصية وتفضيلات كل منطقة الأمر الذي ينعكس على عدم كفاءة تخصيص الموارد .

وبالتالي فالتقديم المحلي للسلع والخدمات يزيد الكفاءة الاقتصادية لكون هذه السلع والخدمات العامة أكثر قرباً وتعبيراً عن احتياجات وأذواق المواطنين المحليين وهو ما يكون مصحوب في الغالب بتكاليف إدارية أقل لأن تكاليف الإدارة والمراقبة ستكون غالباً أقل عن الحالة المركزية .

وبالإضافة إلى حفز الكفاءة الاقتصادية ، فإن اللامركزية المالية تزيد من "المحاسبية" للمسؤولين المحليين ، وخاصة عندما يكونون منتخبين (Oates, 1999) ، فالمسؤولون المحليون من المتوقع أن يبذلوا قصارى جهدهم في تخصيص الكفاء للموارد و في ارضاء المواطنين المحليين وامدادهم باحتياجاتهم من السلع العامة خاصة عندما يكونوا منتخبين لأنهم ان لم يقوموا بعمل أفضل ما لديهم فإن فرصة إعادة ترشيحهم ستكون قليلة كذلك فإنه عندما تقوم السلطات المحلية بتمويل الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين فإنها تقوم بذلك غالباً عند مستوى التكلفة الفعالة عندما يتساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية بعكس الحالة المركزية .

ويرى Thiessen أن الحكومات المركزية تميل إلى تقليص الانفاق على القضايا التي تهم المحليات مثل التعليم ورعاية الطفولة والبنية التحتية في حين توجه تركيزها أكثر إلى الانفاق على الدفاع الوطنى .

كما أنه في إطار اللامركزية المالية، فإن المجتمعات المحلية تعد بمثابة "مختبرات أبحاث" لبقية الدولة ، حيث تسمح اللامركزية بالابتكار والتجديد في عملية إنتاج الخدمات العامة ، ومثل هذا النوع من التجارب على المستوى المحلي قد يؤدي إلى زيادة التقدم التكنولوجي في مجال إنتاج السلع العامة والخدمات والسياسات العامة فعندما تقوم المجتمعات المحلية بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في ظل نظام اللامركزية، فإن هذه البرامج تنفذ أولاً على نطاق صغير نسبيًا وإذا نجح البرنامج يمكن لأماكن أخرى في الدولة ان تطبق البرنامج ،

وبالمثل إذا فشل البرنامج في تحقيق أهدافه ، فلن يؤدي فشله إلا لمعاناة عدد قليل من المجتمعات المحلية بدلاً من الأمة كلها.

وقد اثبتت التجارب أن قيام المحليات بتقديم الخدمات يمكن الحكومة المركزية من تحقيق مكاسب نتيجة للمنافسة بين الحكومات المحلية وتعد المنافسة ميزة هامة لأنها تجعل المحليات تطبق تقنيات انتاج أكثر كفاءة مما كانت تستخدمها سابقاً ويختلف الوضع تماماً عندما تقوم الحكومة المركزية بتقديم السلع والخدمات العامة بمنافسة محدودة او بدون منافسة ، ففي هذه الحالة سيكون الدافع للابتكار والتجديد ضعيفا او غير موجود أصلاً.

وعن اثر اللامركزية على الفساد ترى بعض الدراسات أن اللامركزية تؤدي الى خفض الفساد حيث أن الحكومة المحلية تكون أكثر مسئولية واستجابة لحاجات المواطنين المحليين ، ومن ثم يكون صنع القرار معبراً بشكل أفضل عن حاجات السكان المحليين وهو ما يزيد من إدماج السكان المحليين في التخطيط والميزانية. بالإضافة إلى أن محاسبة المحليين المنتخبين ستكون بمستويات عالية في حالة تطبيق اللامركزية نتيجة ان السكان يكونوا على دراية ومعرفة بأداء المسؤولين وهم الذين سيقرون اذا كانوا سيعيدون انتخابهم لفترات قادمة أم لا. وكل هذا يعنى انه عندما يكون المسؤولين منتخبين فهذا يزيد من "المحاسبية" ويضمن الشفافية والنزاهة في الانفاق الحكومى وهو ما يؤدي فى النهاية إلى خفض مستويات الفساد الحكومى .

وقد أشارت نتائج الأبحاث الأخيرة التى قام بها كل من (Treisman 2000, de Mello 2000, de Mello and M. Barenstein 2001, Fisman and Gatti 2002a, Arikan 2004) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين زيادة درجة اللامركزية (اعطاء سلطة للمحليات فى الضرائب والانفاق) وبين درجة الفساد الحكومى حيث توصلت ابحاثهم الى ان زيادة درجة اللامركزية تؤدي الى خفض مستويات الفساد الحكومى. وتقوم وجهة نظرهم اعتماداً على أن مسئولى المحليات المنتخبين أكثر قدرة على كف طرق الفساد و"التلاعب" داخل أماكنهم بدرجة اكبر من المسؤولين على المستوى المركزى ومن ثم يستطيعون الحد من تلك الممارسات المؤدية للفساد وقد قامت دراسة (," 2004", Christopher J. Ellis, Oguzhan C. Dincer, Corruption, Decentralization, and Yardstick Competition), Department of Economics, University of Oregon, USA بعمل نموذج قياسي لتحديد نوع العلاقة بين اللامركزية والفساد وكان النموذج بالشكل التالى:

حيث ان:

Corruption : يعبر عن الفساد فى الدولة s فى الزمن t
 Neighbor Corruption : يعبر عن متوسط درجة الفساد فى الدولة المجاورة
 Decentralization : تعبر عن اللامركزية
 Xst : تعبر عن الخصائص الأخرى للدولة التى تؤثر على الفساد (مثل عدد السكان
 – مستوى الأجر الحكومى – نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى –
 الارتباطات العرقية)
 تعبر من مستوى الخطأ

واستعملت الدراسة طريقة وتوصلت الى أن B1 (معامل اللامركزية) سالب
 وذو معنوية عالية مما يوضح أن رفع درجة اللامركزية يؤدي الى خفض
 مستويات الفساد كما وجدت ان انخفاض مستوى الفساد فى الدولة المجاورة يؤدي
 لخفض مستوى الفساد فى الدولة

وهكذا نجد ان الدراسات التى تناولت اثر اللامركزية المالية على النمو
 الاقتصادى سواء أكانت دراسات على دولة واحدة أو عبر مجموعة من الدول لم
 تتفق الدراسات على اتجاه واحد للعلاقة ومازالت تمثل مجالاً مفتوحاً للبحث ،
 وتعود الاختلافات فى النتائج بشكل كبير اما الى مشاكل فى توصيف النموذج أو
 اختيار المتغيرات بشكل تحكمى واسقاط متغيرات هامة او اختيار مؤشر للتعبير
 عن اللامركزية المالية دون غيره أو لمشاكل القياس.

ج- دراسات ركزت على سلبيات اللامركزية المالية

من عيوب اللامركزية المالية إمكانية التكرار و الازدواجية فى تقديم الخدمات
 العامة فنتيجة لتطبيق اللامركزية فإن نفس البرنامج قد يكون موجوداً فى ولايات
 مختلفة ومتجاورة أو متداخلة فمثلاً بدلاً من وجود حديقة واحدة كبيرة بين
 المحليات المتجاورة فإنه قد يتم توجيه الموارد الشحيحة لتكون لكل محلية حديقة
 الخاصة وهو ما يعد اهدار للموارد اذ ان الحدائق العامة تقدم خدمات متماثلة.

ومن العيوب المرتبطة باللامركزية فقد اقتصديات الحجم. فالمكاسب من وفورات
 الحجم تضيع عندما تكون ولاية صغيرة هي المسئولة عن توفير الخدمات العامة
 والتى تنخفض تكاليف انتاجها او تسليمها مع الحجم. فكل احتياجات الحكومة
 المحلية لتنفيذ جدول أعمال النمو الاقتصادي لها تكون مستقلة عن الحكومات
 المحلية الأخرى ويؤدى ذلك فى نهاية المطاف الى الإنفاق أكثر لكل وحدة من
 الناتج لأنها تعمل فى نطاق الانتاج الصغير.

ويرى البعض أن البيروقراطية المحلية من عيوب اللامركزية المالية فالحكومة
 المركزية تولى الوظائف للأفراد ذوى المؤهلات العليا لأنها توفر فرصاً وظيفية
 مرموقة بعكس الحكومات المحلية والتى توفر فرصاً وظيفية ذات مستوى أقل

وتدفع رواتب أقل وبالتالي توفر فرصا للحاصلين على مؤهلات منخفضة، وهو ما يكون منتشرًا في الأماكن الريفية حيث نجد بعض المديرين في الأماكن الريفية . وبالرغم من أننا ذكرنا التنافس بين الحكومات المحلية بإعتباره أحد مميزات اللامركزية المالية ، إلا أنه قد يؤدي الى نتائج غير مرغوبة وسلبية حينما يؤدي التنافس بين المحليات الى تقديم غير كفاء للخدمات وفي هذه الحالة تصبح اللامركزية المالية أمراً غير مرغوب فيه للمجتمع ككل . فالمجتمع المحلي قد يمنع أو يقلص الخدمات العامة بهدف إخراج السكان غير المقيمين بصفة دائمة اللذين يساهمون بنسبة ضئيلة في القاعدة الضريبية وذلك في محاولة لتخفيف العبء الضريبي على السكان المقيمين والشركات الدافعة للضرائب ، ومن ثم فالمنافسة في مثل هذه الحالة تخلق خارجيات مالية تتحملها الحكومات المحلية الأخرى ،

وتعرف هذه الفكرة في الأدبيات باسم *a race to the bottom*

ويرى البعض أنه من ضمن العيوب الخطيرة للامركزية المالية هو المفاضلة بين أنشطة النمو الاقتصادي وأنشطة إعادة التوزيع. فتحت ضغوط الانخراط في أنشطة النمو الاقتصادي تضطر الحكومات المحلية الى تحويل الموارد من برامج أكثر تحقيق للعدالة التوزيعية ، وهو ما يخلق سلبيات لدى السكان المقيمين واللذين كانوا سيستفيدون من أنشطة إعادة توزيع الثروة والدخل .

ويمكن للامركزية المالية أن تساهم في تعزيز التفاوتات الإقليمية ، ففي ظل اللامركزية المالية توجد مناطق مختلفة توفر خليط مختلف من السلع العامة والخدمات وهو ما قد يدفع بعض الحكومات المحلية لمحاولة إبعاد الأفراد والأسر الفقيرة من بلداتهم وفي هذه الحالة فإن تطبيق اللامركزية المالية سوف يعزز من التفاوتات الإقليمية وهو ما سيؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي.

ويرى البعض أنه من ضمن عيوب اللامركزية الزيادة المحتملة للفساد خاصة في الدول النامية ، حيث يسود الاعتقاد بأن رشوة المسؤولين المحليين أسهل بكثير من رشوة المسؤولين المركزيين.

وقد أشارت بعض الدراسات بالفعل مثل (Wade, 1997) الى ان المركزية الشديدة مسئولة بدرجة كبيرة عن انتشار الفساد .

وباختصار قد لا يكون هناك أي حجة للمحليين الذين يشيرون إلى المخاطر المحتملة على الاقتصاد الكلي والآثار المؤخرة للنمو الناجمة عن اللامركزية المالية. ومعظم أدلتهم شفوية وروائية ومع ذلك تنطبق فقط تحت ظروف خاصة غير مألوفة أو نجدهم يركزوا على مشاكل يمكن تصحيحها بدلا من المشاكل المتأصلة. والواقع هو أن الدرجة المناسبة من اللامركزية المالية سوف تختلف مع

سياق كل دولة، ويمكن اتخاذ بعض الخطوات في معظم البلدان لتحديد مخاطر الاقتصاد الكلي المحتملة.

ببساطة فاللامركزية لا تذهب لجلب التنمية والفشل في تطبيق اللامركزية لا يدعو بالضرورة إلى تفويضها. ويتمثل التحدي في وضع نظام مصمم بشكل مناسب يفرض ويوفر حوافز للسلوك المالي للحكومة المحلية المسؤولة، ويمكنها من خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص. ومن الأهمية الملحة أيضاً تطوير مهارات موظفي الحكومة المحلية لتلبية متطلبات النظام وقدرات مسؤولي الحكومة المركزية لمساعدة الحكومات المحلية في عملية تطويرها لتصل الى مزيد من الحكم الذاتي.

ثالثاً: الارتباط بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي

يعود ربط النمو الاقتصادي باللامركزية المالية لثلاثة أسباب رئيسية :

- ١- أنه ينظر لتعزيز النمو الاقتصادي والكفاءة في تخصيص الموارد في القطاع العام كهدف للامركزية المالية.
- ٢- رغبة الحكومات لتبني السياسات التي تؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل.
- ٣- ان نصيب الفرد من النمو هو الأسهل للقياس وللتفسير عن باقي مؤشرات الأداء الاقتصادية الأخرى.

ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي لم يكن محور التركيز التقليدي في " اللامركزية المالية" فالنظرية والممارسة للامركزية المالية تقليدياً توضحان أن لها تداخلاً ضعيفاً مع هدف النمو الاقتصادي، إلا أنه حديثاً جداً أضافت النقاشات المعيارية للامركزية المالية هدف النمو الاقتصادي إلى جانب أهداف المالية العامة: الكفاءة في تخصيص الموارد ، العدالة في التوزيع ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. والدراسات التطبيقية التي حاولت قياس الأثر المحتمل للامركزية المالية على النمو الاقتصادي ظهرت فقط في السنوات القليلة الماضية.

إلا أن نقص التركيز المباشر على هدف النمو الاقتصادي في نظرية وممارسة اللامركزية المالية لديه جذوره في نقص الاهتمام أو التركيز المباشر على هدف النمو الاقتصادي في اقتصاديات القطاع العام. فقد أولت اقتصاديات القطاع العام اهتماماً غير مباشر بهدف النمو الاقتصادي وذلك بتركيزها على قضايا مثل كيف يمكن للضرائب أن تشوه الحوافز تجاه الادخار والاستثمار، وكيف تقيم الجدارة النسبية لمشروعات الاستثمار العام (كما على سبيل المثال في تحليل التكلفة والعائد) أو كيف يتحسن أداء الأسواق الخاصة من خلال نظام تعليمي وصحي أفضل أو استثمارات في البنية الأساسية. فالهدف العام الضمني في اقتصاديات القطاع العام هو أن النمو الاقتصادي يحدث بالنمو في كمية ونوعية المدخلات

الاقتصادية (العمل – رأس المال – الموارد الطبيعية) وبالتغيرات التكنولوجية في القطاع الخاص . ودور القطاع العام هو تسهيل وليس عرقلة هذه العملية . إلا أنه ومع ذلك فقد حاول العديد من الباحثين بحث أوجه الارتباط بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي والتي يمكن تقسيمها الى:

•ارتباط مباشر

•ارتباط غير مباشر

١-الارتباط المباشر بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي

وفقا لأوتس فهناك علاقة مباشرة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي ، فالإنفاق على البنية التحتية و القطاع الاجتماعي على نحو يستجيب إلى الاختلافات الإقليمية أو المحلية من المرجح أن يكون أكثر فعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية أكثر من السياسات المركزية التي قد تتجاهل تلك الاختلافات. ومع ذلك فلم يوضح (أوتس ، ١٩٩٣) ما يعنيه هذا بشكل واضح. والسؤال الأساسي هو ،على سبيل المثال، لماذا يكون إنفاق مليون دولار على الطرق أو التعليم على المستوى المحلى معززاً للنمو أكثر من نفس القدر من الإنفاق على المستوى المركزى؟ والتأثير المباشر هنا كما تناوله أوتس يشير إلى أنه إذا كانت الحكومات المحلية لديها ميزة في جعل الإنفاق العام أكثر كفاءة (من خلال تلبية أفضل لاحتياجات وتفضيلات دافعي الضرائب المحلية على أساس معرفة أفضل لهذه التفضيلات) ، ويمكن بعد ذلك أن هذه الميزة "الثابتة " أن تكون " ديناميكية " من خلال وجود نفقات حكومية محلية أكثر تعزيزاً للنمو .

٢-الارتباط غير المباشر بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي

حتى إذا لم يكن هناك صلة مباشرة مشتقة من حجة (أوتس) بين اللامركزية المالية والنمو ، فهناك العديد من الروابط غير المباشرة المحتملة بينهما:

(أ) **طبيعة الكفاءة وقياسها:** ما يفهم جيدا في نظرية وممارسة اللامركزية المالية هو أنه، بوجود ظروف معينة، فإن الحكومات المحلية يمكن أن تكون أكثر كفاءة. وهذا يمكن أن يعني نوعين من الأشياء :

١-يمكن أن يعني أن نفس الكمية من الأموال التي تنفق على المستوى المحلى، قد تؤدي إلى زيادة رفاهية الفرد لأن الحكومات المحلية والإقليمية هي الأفضل في تمييز تفضيلات واحتياجات دوائرها الانتخابية ويمكن أن تكيف وتضبط سياسات الإنفاق بسهولة أكثر للوفاء بهذه الاحتياجات. وهذه الزيادة في الرفاهية من خلال لامركزية النفقات ومن خلال الرعاية اللامركزية يمكن أن يطلق عليها "كفاءة المستهلك".

٢- من الممكن أيضا أن إنفاق الأموال من خلال الحكومات المحلية يؤدي إلى مزيد من "كفاءة المنتج" وهذا يعني ، ان نفس الخدمات أو البنية التحتية يمكن وضعها في المكان بتكلفة أقل ، أو أن ميزانية خاصة يمكن أن تحقق كميات أكبر أو نوعية أفضل من الخدمات والبنية التحتية عندما يتم الإنفاق على المستوى المحلي. وحقبة يمكن للحكومات المحلية أن تكون أكثر كفاءة من الحكومة المركزية حتى لو كان كل الأفراد لديهم تفضيلات متطابقة. فالحكومة المركزية قد يكون لديها ميل أكبر لإنفاق الأموال على الدفاع الوطني على سبيل المثال، في حين أن أولويات دافعي الضرائب قد تكون رغبتهم في تطوير خدمات التعليم والصرف الصحي من خلال توجيه نفقات أكبر لها.

وتلخيصاً فإن الحجة القائلة بأن اللامركزية المالية تؤدي الى كفاءة المستهلك مازالت صحيحة وسارية المفعولة حتى في وجود تطابق تفضيلات دافعي الضرائب و / أو عدم التنقل لأن الحكومات المحلية قد تكون أكثر استجابة لاحتياجات وأولويات دافعي الضرائب إلا أن التأكيد على أن اللامركزية المالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة المنتج هو محل جدال من قبل كثيرين فأى نوع من الأدلة على أن هناك اختلافات في كفاءة المنتج ؟ و السؤال الذى طرحه (Prud'homme, 1995) وآخرون هو ما إذا كانت الحكومات المحلية تعمل على نفس حدود الإنتاج مثل الحكومة المركزية وهل تنطبق الاجابة على الدول المتقدمة والنامية والانتقالية أم لا؟

من ناحية أخرى قد تؤدي اللامركزية المالية إلى زيادة كفاءة المنتج من حيث إنها تعزز التجريب والابتكار في توفير السلع و الخدمات. للتلخيص هناك القليل من الأدلة بطريقة أو بأخرى حول ما إذا كانت الحكومات المحلية هي أكثر أو أقل من حيث كفاءة المنتج عن الحكومة المركزية.

فالكفاءة المرتبطة باللامركزية المالية لا يتم حسابها مباشرة من خلال حسابات الناتج والنمو التقليدية والسؤال المهم هو إذا كانت هذه الكفاءة لا يتم قياسها مباشرة فكيف أن زيادة الكفاءة يمكن أن تؤثر على النمو المقاس؟ وهو ما يتطلب التعرض لطبيعة العلاقة بين الكفاءة والنمو.

ب- ما هي طبيعة الربط بين زيادة الكفاءة و المقاييس الاقتصادية للنمو؟

إذا كانت اللامركزية المالية تؤدي إلى زيادة كفاءة المنتج بالتالي ، فالرابط غير المباشر بين اللامركزية المالية والنمو بديهي جداً. فالحسابات القومية تقيس الناتج الكلي بمستوى الإنفاق بغض النظر عن أي مستوى من مستويات الحكومة الذى يقوم بهذا الإنفاق . ولكن إذا كانت الحكومات اللامركزية يمكن أن تنتج المزيد من الإنتاج (أو إنتاج أفضل جودة) من الحكومة المركزية بنفس مستوى الإنفاق فهنا

تحدث زيادة في كفاءة المنتج على المستوى المحلي. وفي نهاية المطاف فإن زيادة كمية أو نوعية الخدمات العامة المقدمة محلياً سوف تؤدي إلى زيادة الدخل ، وهو ما سيترجم في زيادة النمو المقاس.

في حالة كفاءة المستهلك فالعلاقة أقل وضوحاً حيث يدخل العديد من العناصر المعقدة. فعلى الجانب الإيجابي من خلال استجابة أفضل لتفضيلات المواطنين وزيادة رفاهيتهم الفردية قد يكون هناك تأثيرات ثانوية على الجهد المبذول في العمل والادخار و الاستثمار الخاص والتي سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي المقاس في وقت لاحق . ومن الممكن أيضاً أنه إذا كانت الموارد العامة تتفق بكفاءة أكثر على المستوى المحلي فهذا يترجم على سبيل المثال في قوة عمل أفضل تعليماً وأحسن صحة أو أسرع وأقل تكلفة في وسائل الانتقال ، وهو ما سيؤدي الى مزيد من النمو الاقتصادي المقاس أيضاً .

على الجانب السلبي ، يمكن تصور أن المزيج من النفقات الجارية والرأسمالية و التشكيل القطاعي لهذه النفقات (في الطرق والتعليم و الصرف الصحي و الحدائق العامة وغيرها) لتعظيم رفاهية السكان المحليين قد لا يكون هو المزيج الأفضل الذي يزيد النمو الاقتصادي المقاس مع مرور الزمن. فقد تكون هناك خلطات أخرى من النفقات العامة لها أثر إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي المقاس . وعمّا إذا كانت بعض هذه الخلطات يمكن تحقيقها بسهولة أكثر من خلال نظام مركزي في المالية العامة لم يتم التحقق منها بعد.

فقد كانت الفرضية الأساسية للاقتصادات الاشتراكية المخططة، و الإدارة المركزية والتخطيط في العديد من اقتصادات السوق، في العقود الماضية أن النظم المركزية كانت متفوقة في هذا الصدد. إلا ان ضعف أداء النظم المركزية وضع هذه القضية محل تساؤل. ومع ذلك و بشكل عام فليس هناك سبب لتوقع أن تخصيص الموارد التي تعظم رفاه الناخبين من خلال عملية التمثيل الديمقراطي هو الذي يزيد نمو الناتج المقاس.

ج- آثار غير مباشرة أخرى على النمو من خلال آثار إضافية للامركزية
ان نظرية اللامركزية المالية تؤكد عدد من المفاضلات بين الكفاءة وأهداف أخرى مثل توزيع متوازن للدخل أو استقرار الاقتصاد الكلي، فالمسألة هل للتغيرات في

توزيع الدخل واستقرار الاقتصاد الكلي التي تنتج عن اللامركزية المالية تأثير غير مباشر ولكن يمكن قياسه على النمو الاقتصادي أم لا؟ وتجريبياً فإن تقدير هذه الآثار المباشرة يتطلب مجموعتين من التقديرات :

المجموعة الأولى : هي هل اللامركزية المالية تكون مصحوبة بتوزيع غير عادل للموارد بين المناطق وبيئة اقتصادية غير مستقرة أم لا يترتب عليها هذا؟

المجموعة الثانية: ما هي المفاضلات الكمية بين استقرار الاقتصاد الكلي (على افتراض أنها تأتي من اللامركزية) والنمو الاقتصادي؟ وما المقدار الذي يؤثر به عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي؟

وبالنسبة لمسألة استقرار الاقتصاد الكلي فهناك جدل كبير في أدبيات اللامركزية المالية عما إذا كانت اللامركزية المالية تعمل ضد استقرار الاقتصاد الكلي أم لا. وقد كان (Tanzi, 1995) and (Prud'homme, 1995) من بين أولئك الذين أصدروا تحذيرات بهذه الآثار السلبية المحتملة للامركزية كما سبق أن أشرنا. في حين أن (Sewell, 1996) من بين الآخرين اللذين شككوا في هذا. وحتى في حالة عدم وجود أدلة قاطعة بشأن هذه الصلة بين اللامركزية المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي، فإن هناك توجهاً واضحاً بأن اللامركزية المالية قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي (حيث إن النظم "الردئية" على سبيل المثال تسمح للحكومات المحلية بالإقتراض دون ضوابط من الحكومات المركزية لتغطي أي تخلف في السداد) وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار. وفي هذه الحالات يمكن للامركزية المالية أن تؤدي إلى نمو أقل لأن هناك بعض الأدلة على أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يؤخر النمو.

وفيما يتعلق بمسألة توزيع الدخل. فموضوع ما إذا كانت اللامركزية تتسبب في تفاقم التوزيع غير العادل للموارد ليس له رد قاطع بناء على اختبارات تجريبية بشأن هذه النقطة. ومع ذلك فقد قدم (Prud'homme's, 1995) حجة أنه مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة فمن المرجح أن تؤدي اللامركزية المالية "غير المقيدة" إلى تركيز الموارد في عدد قليل من المواقع الجغرافية. والافتراض العام هو أن القطاع العام الأكثر مركزية سيحاول أن يكون أكثر توازناً في التوزيع الجغرافي من خلال توجيه الموارد من المناطق الغنية إلى المناطق الأكثر فقراً. ومع ذلك لم يتم الاختبار التجريبي بشكل قاطع ونهائي بشأن صحة أي من الفرضيتين أن اللامركزية غير المقيدة تؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد أو أن القطاع العام الأكثر مركزية يؤدي إلى توزيع أكثر توازناً في التوزيع الجغرافي.

وثمة موضوع مختلف هو كيف يؤثر توزيع الموارد على النمو الاقتصادي. وقد أولى العديد من الباحثين الاقتصاديين اهتماماً لفهم الروابط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي. ومع ذلك فقد تركزت معظم البحوث على عدم المساواة في الدخل بين السكان، والقليل منها تناول التفاوت في الدخل بين المناطق. والآن هناك أدلة كثيرة على

أن البلدان ذات المستويات المنخفضة نسبياً من عدم المساواة في الدخل تميل إلى النمو على نحو أسرع. ومع ذلك هناك القليل فقط من الدراسات عن كيفية تأثير عدم العدالة بين المناطق على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

رابعاً: واقع اللامركزية المالية في مصر

تمويل المحليات وفقاً لمصادر التمويل :

حدد قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له مصادر تمويل المحليات في مصر، على النحو التالي:

(أ) الضرائب والرسوم المحلية، وتشمل:

- الضرائب على الممتلكات (ضريبة المباني، وضريبة الأطنان).
- الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة الملاهي – ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها).
- الضرائب والرسوم على السيارات والموتوسيكلات والعربات والدراجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة.

• كما يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين مثل رسوم تراخيص البناء، ورسوم النقل والمواصلات، ورسوم ممارسة المهن التجارية والصناعية، ورسوم دخول المتاحف والمتنزهات العامة، ورسوم استعمال الطرق، ورسوم الإعلانات، ورسوم المكابيل والموازيين، وغيرها.

(ب) الهبات والتبرعات

- وتتكون حصيلتها من تبرعات مالية وعينية محلية مقدمة من المواطنين أو من القطاع الخاص أو من مؤسسات حكومية أخرى.
- وتبرعات أجنبية مقدمة من أفراد أو حكومات أجنبية أو منظمات دولية، وذلك النوع من التبرعات لا يمكن قبوله إلا بموافقة مجلس الوزراء.

(ج) الإيرادات المتنوعة الأخرى

- الإيرادات الاستغلالية، وهو ما تحصل عليه الوحدة المحلية من عوائد الملكية أو إيجار أو ريع لأصولها، مثل المتحصلات من إيجار أراضي حكومية وإيرادات المناجم وإيرادات المرافق التي تديرها المحليات.
- إيرادات الخدمات التي تقدمها المديرية الخدمية (الخدمات الزراعية – الخدمات التعليمية – الخدمات الصحية – الإسكان والتعمير – الخدمات الاجتماعية – الخدمات التموينية – خدمات القوة العاملة – خدمات الطرق والمواصلات – خدمات الشباب والرياضة – الخدمات البيطرية – خدمات التنظيم والإدارة).
- إيرادات أخرى مثل إيرادات المشروعات الإنتاجية، وحصيلة بيع المخزون السلعي، والتعويضات والغرامات

د) الصناديق الخاصة

الصناديق أو الحسابات الخاصة هي التي تخصص مواردها لخدمة أغراض معينة ، وأهم تلك الحسابات في الإدارة المحلية: حساب الخدمات والتنمية المحلية، وحساب تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي، وحساب صندوق النظافة، وحساب استصلاح الأراضي، وصندوق الطرق، وصندوق تحسين الخدمات الصحية....

وتعتبر موارد تلك الحسابات من الموارد الذاتية للمحافظة والمديريات، وتعامل أموال هذه الحسابات معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض هذه الحسابات إلى الخزانة العامة، حيث يتم ترحيله في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة السنة التالية. وهناك تعديل تشريعي مؤخراً بتحويل ١٠% من إيرادات الصناديق الخاصة إلى الحكومة)

هـ) التحويلات الحكومية

في ضوء محدودية إيرادات الإدارة المحلية وعدم قدرتها على تمويل نفقاتها، تضطر الحكومة المركزية إلى تقديم تحويلات مالية إلى الوحدات المحلية (الإعانة السيادية) مساوية لمقدار العجز الناتج عن عدم تغطية الإيرادات المحلية للنفقات المحلية

وفيما يتعلق بمدى ملاءمة مصادر تمويل الإدارة المحلية لتحقيق اللامركزية المالية

فقد زادت استخدامات الإدارة المحلية من ٥٤.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ٥٨.٢ مليار جنيه في ٢٠١١/١٠ إلى ٧١.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/١١، بزيادة قدرها ٧.٥% و ٢٢.٥% على التوالي، ورغم ذلك استقرت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام حول ١٣.٦% كمتوسط خلال الفترة من (٢٠١٠/٠٩ - ٢٠١٢/١١)، وذلك لأن الموازنة العامة للدولة شهدت أيضاً في مجملها قفزة في النفقات العامة خلال عام ٢٠١٢/١١، كما يوضح الجدول رقم (١)، وترجع الزيادة الأساسية في النفقات العامة المحلية إلى زيادة الأجور نتيجة المطالبات بتثبيت العمالة المؤقتة (حوالي مليون مشغل) من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى الآن وزيادة الأجور بعد ثورة ٢٥ يناير.

جدول (١)

الصورة الإجمالية لختامى موازنة الإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٠/٠٩ -

٢٠١٢/١١)

البند	2010/09	2011/10	2012/11
المصروفات (بالجنيه)			

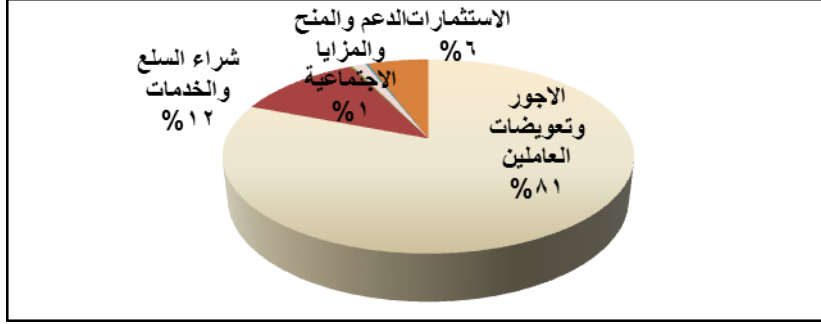
57,341,484,355	44,049,033,494	39,614,353,158	الأجور وتعويضات العاملين
8,314,595,378	9,026,233,031	8,967,080,032	شراء السلع والخدمات
151,520,638	131,509,149	192,258,425	الفوائد
896,725,487	758,588,016	971,603,906	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
145,249,837	111,244,519	118,535,105	المصرفيات الأخرى
4,058,176,338	3,927,029,270	4,115,344,353	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
70,907,752,033	58,003,637,479	53,979,174,979	جملة المصرفيات
0	0	0	حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية
176,981,644	162,407,110	160,540,480	سداد القروض المحلية والاجنبية
71,084,733,677	58,166,044,589	54,139,715,459	اجمالي الاستخدامات
			الإيرادات (بالجنه)
929,150,340	758,095,540	757,483,106	الضرائب
118,489,928	108,484,690	76,642,460	المنح
6,516,367,392	6,835,978,110	6,951,520,113	الإيرادات الأخرى
7,564,007,660	7,702,558,340	7,785,645,679	جملة الإيرادات
0	0	133,336,347	متحصلات الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها ...
0	0	0	الاقراض واصدار الاوراق المالية
7,564,007,660	7,702,558,340	7,918,982,026	اجمالي الموارد بدون عجز
63,520,726,017	50,463,486,249	46,220,733,433	عجز يمول من الخزانه العامة
71,084,733,677	58,166,044,589	54,139,715,459	اجمالي الموارد
511,376,919,466	437,547,502,549	395,527,843,188	اجمالي الموازنة العامة للدولة

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

وبتحليل هيكل إنفاق الإدارة المحلية في عام ٢٠١٢/١١، يتبين أن الجزء الأكبر من استخدامات الإدارة المحلية والبالغة حوالي ٨١% يوجه للإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين تليه شراء السلع والخدمات بنسبة ١١.٧%، في حين لا يتجاوز نصيب النفقات الاستثمارية ٦%، كما يوضح الشكل رقم (١). وهو ما يعنى أن معظم نفقات الإدارة المحلية توجه الى الأجور وتعويضات العاملين أما الاستثمارات والتي ستساهم في تحسين الأوضاع المحلية فلا تستحوذ الا على ٦% وهو وضع يتطلب اعادة النظر في الاستخدامات المحلية ومحاولة توجيه المزيد من الاستخدامات المحلية الى الاستثمارات.

شكل (١)

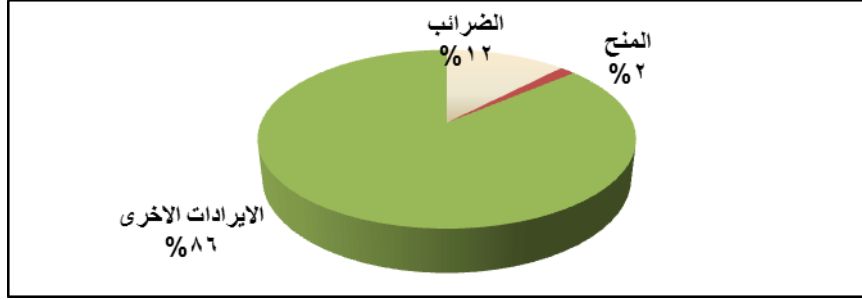
التوزيع النسبي لختمى استخدامات الإدارة المحلية مقسمة على أهم الأبواب في عام ٢٠١٢/١١ (%)



المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى لموازنة الإدارة المحلية، للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. ومن الشكل التالى بلغت إيرادات الإدارة المحلية ٧.٦ مليار جنيه، ولا تساهم الضرائب المحلية سوى بما قدره ١٢% من إيرادات الإدارة المحلية بينما يساهم الباب الثالث المكون من إيجارات وعوائد ممتلكات ورسوم الخدمات والصناديق الخاصة والإيرادات الأخرى بمعظم الإيرادات ٨٥.٥% وذلك في عام ٢٠١٢/١١، كما يوضح الشكل رقم (٢).

شكل (٢)

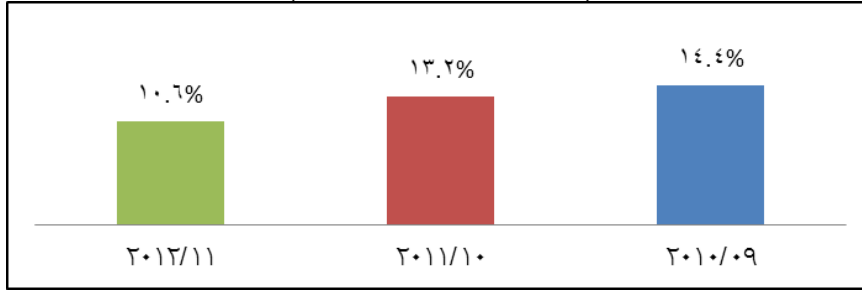
التوزيع النسبي لختمى إيرادات الإدارة المحلية مقسمة على أهم الأبواب في عام ٢٠١٢/١١



المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامي لموازنة الإدارة المحلية، للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. وبذلك فإن الإيرادات المحلية لا تغطي سوى ١٠.٦% من الاستخدامات المحلية، ورغم ضعف مساهمة الإيرادات المحلية في تغطية الاستخدامات المحلية فمن الملاحظ تراجعها من ١٤.٤% في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ١٠.٦% في عام ٢٠١٢/١١، كما يوضح الشكل رقم (٣).

شكل (٣)

معدل تغطية الإيرادات لاستخدامات موازنة الإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٢/١١ - ٢٠١٠/٠٩)



المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامي لموازنة الإدارة المحلية، سنوات مختلفة حيث زادت استخدامات الإدارة المحلية من ٥٤.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ٧١.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/١١، ومقابل ذلك انخفضت إيرادات الإدارة المحلية من ٧.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ٧.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/١١، مما أدى إلى زيادة العجز الذي تموله الخزنة العامة من ٤٦.٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ٦٣.٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/١١.

وبشكل عام يمكن القول بأن المستويات المحلية تتسم بضعف قدرتها على تحصيل الإيرادات العامة، لذلك تغطي التحويلات المركزية (الإعانة السيادية) الفجوة بين الإنفاق المحلى والإيرادات المحلية، والتي تزيد عن ٨٥% من إنفاق المستويات المحلية.

ولتنمية الموارد المالية المحلية، فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلى، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص و دعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية .

خامساً: نموذج قياسي لآثر اللامركزية المالية على النمو الاقتصادى فى مصر

يحاول البحث فى هذا الجزء تقديم نموذج لمحاولة قياس العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى فى مصر وهنا تثار الحاجة لتوضيح أنه لا يوجد نموذج ثابت أو محدد لقياس هذه العلاقة وإنما كلها محاولات واجتهادات للباحثين وعادة ما تكون هناك صعوبات بشأن بعض القضايا التجريبية فى تقدير العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى ومن أهمها:

- احتمال لوجود مشكلة سوء تحديد للنموذج التجريبى
- عدم وجود مقياس واحد، أو مقياس أفضل لقياس اللامركزية
- ان اللامركزية والنمو هي من قبيل المفاهيم المعقدة التى ترتبط بذاتها مع كثير من المتغيرات الأخرى

وبالرجوع للأسس الأولى من نظرية اللامركزية المالية، فإن الدراسة الحالية تطبق نوعاً من الإطار الكينزى كأساس نظري للعلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادى. ومن الجهة المقابلة اعتمدت الدراسة إطار دالة الإنتاج المكونة من قطاعين. ويفترض النموذج المستخدم فى الدراسة أن أداء الاقتصاد الكلى يتأثر بمتغيرات السياسة الاقتصادية بخلاف العلاقة الفنية بين رأس المال والعمل ، و المرونة التى أدخلتها متغيرات السياسة جعلت النموذج مناسباً فى تحليل أداء

الاقتصاد الكلى وخاصة فى الدول النامية (Aigbokhan, 1999)

والنموذج يفترض ان الاقتصاد يتكون من قطاعين هما القطاع العام (G) والخاص (P) ويعتمد إنتاجه على العمل (L) ورأس المال (K).. أما القطاع العام فإنتاجه يعتمد بجانب العمل ورأس المال على تأثير بعض العوامل الخارجية على الإنتاج وهى متضمنة فى المتغير p

ومن ثم فدالة الإنتاج بالنسبة للاقتصاد هي:

$$Y = f(L, KP, KG) \text{ ----- (1)}$$

وتدل الحروف الصغيرة على المدخلات القطاعية : sectoral inputs
 KP : رأس المال الخاص للعامل private capital per labor
 KG : رأس المال العام للعامل public capital per labor

ومن ثم فدالة الإنتاج للقطاعات المعنية ستتخذ الشكل التالي

$$YP = P(LP, KP, G) \text{ ----- (2)}$$

$$YG = G(LG, KG) \text{ ----- (3)}$$

وإجمالي المدخلات يعطى كما يلي

$$LT = LP + LG \text{ ----- (4)}$$

$$KT = KP + KG \text{ ----- (5)}$$

و إجمالي الناتج Y يعطى كمجموع المخرجات القطاعية أو كدالة في المدخلات القطاعية:

$$Y = YP + YG, \text{ or ----- (6)}$$

$$Y = P(LP, KP, G) + G(LG, KG) \text{ ----- (7a)}$$

أو

$$Y = f(LT, KT, GT) \text{ ----- (7b)}$$

ويفترض هذا النموذج أيضا أن القطاع العام يتألف من ثلاثة قطاعات فرعية، وبالتالي، أن الإنفاق العام يتم من خلال ثلاث مستويات من الحكومة: المركزية (f)، والخاصة بالولاية أى المحافظة أو المقاطعة (s)، والمحلية الأدنى (m) لذلك

$$Y = a_0 + LT + KT + GT + \mu \text{ ----- (8)}$$

وتفترض الدراسة أن حجم الحكومة يميل إلى التأثير على معدل النمو و أن اللامركزية المالية تميل إلى تقليل حجم الحكومة . و بالاعتماد على الأدلة السابقة ، فالدراسة تفترض أن اللامركزية المالية لها تأثير معنوى على النمو الاقتصادي.

ونظريا ، من المتوقع أن تؤدي اللامركزية المالية الى تسريع النمو من خلال الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات ولكن ليس هناك إجماع في الأدبيات التجريبية على اتجاه التأثير المحدد للامركزية المالية .
 وهناك فرع آخر من الأدبيات التجريبية كما أشرنا سابقاً يرى أن زيادة اللامركزية تؤدي إلى التأثير سلباً على النمو (Zhang and Zou, 1996; Davoodi and Zou 1997; Aigbokhan, 1999). كما أن فرعاً آخر من الأدبيات التجريبية يكشف عن أن اللامركزية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Chete 1998; Feltenstein and Iwata 2005; Fukasaku and de Mello 1998). وبالتالي فإن تأثير اللامركزية المالية على النمو هي قضية مركبة.
 وبالتالي من المتوقع أن طبيعة الترتيبات المالية بين المستويات الحكومية المركزية المالية تؤثر على ناتج ال (G). وبإدخال اللامركزية المالية (FDC) كمتغير "سياسة" للنموذج على أساس المعادلة ٨

$$G_t = f(\text{FDC}) \text{-----}$$

(9) -----

والمعادلة ستصبح

$$Y = f(L_t, K_t, \text{FDC}_t) \text{-----}$$

(10) -----

والدراسة تفترض أن الناتج (كمعبر عن) النمو، يتأثر إيجابياً بعرض النقود (MS). ويتقدم عرض النقود في النموذج، المعادلة (١٠) ستصبح كالتالي :

$$Y = f(L_t, K_t, \text{MSt}, \text{FDC}_t) \text{-----}$$

(11) -----

المعادلة (١١) هي معادلة النمو الأساسية المقدرة وشكلها الصريح هو:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 L_t + \alpha_2 K_t + \alpha_3 \text{MSt} + \alpha_4 \text{FDC}_t + \mu t \text{-----} (12a)$$

من المعادلة (١٢) فإن VAR Model with j lags يمكن التعبير عنهم كما يلي:

$$y_t = \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 y_{t-2} + \dots + \alpha_j y_{t-j} + \mu t \text{-----} (12b)$$

نموذج اللامركزية النمو

مع ملاحظة أن الاختبارات تعتمد على الانحدار المتعدد نجد ما يلي:
 وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٢) : تفسير النتائج المقدرة لنموذج اللامركزية – النمو

Dependent Variable:	RGDP2
---------------------	-------

Regressors	1	2	3	4
RGDP2(-1)	0.030678 (0.27450)	0.005439 (0.26688)	0.090007 (0.26841)	٠.١٣٧٨٠٨- (0.29308)
RGDP2(-2)	0.484937* (0.26621)	0.630871* (0.29121)	0.407672 (0.26405)	0.507884 (0.37029)
L2(-1)	3.93E+09 (4.1E+09)	4.22E+09 (4.1E+09)	5.26E+08 (4.8E+09)	4.78E+09 (4.2E+09)
L2(-2)	-7.10E+09* (4.1E+09)	-7.35E+09* (4.1E+09)	-6.32E+09 (4.3E+09)	-5.84E+09 (4.3E+09)
K1(-1)	-0.387571 (0.25316)	-0.350242 (0.23896)	-0.2403 (0.23270)	-0.178216 (0.23551)
K1(-2)	0.117983 (0.20393)	0.053773 (0.20848)	0.150752 (0.18455)	0.024655 (0.24550)
MS2(-1)	0.465381* (0.27283)	0.423235 (0.27125)	0.490581* (0.25696)	
MS2(-2)	0.254507 (0.29706)	0.211249 (0.29049)	0.108240 (0.30033)	
FDC1(-1)	2.26E+09* (2.0E+09)			-1.14E+08 (3.3E+09)
FDC1(-2)	4.47E+08 (2.1E+09)			5.72E+10 (2.1E+11)
FDC2(-1)		5.01E+08* (3.7E+08)		5.73E+08 (6.4E+08)
FDC2(-2)		1.89E+08* (4.9E+08)		-1.36E+10 (5.1E+10)

FDC31(-1)			-2.08E+10	
			(4.1E+10)	
FDC31(-2)			-5.59E+10	
			(4.1E+10)	
C	8.82E+08	7.58E+08	2.35E+09	2.72E+08
	(2.5E+09)	(2.4E+09)	(2.3E+09)	(2.9E+09)
R-squared	0.39091	0.408256	0.434625	0.321274
Akaike AIC	48.17974	48.15085	48.10526	48.28799
Schwarz SC	48.70767	48.67878	48.63320	48.81593

ان العلاقة بين اللامركزية والنمو الاقتصادي تم تحليلها باستخدام المالية ، والمهم لهذا البحث هو معامل مقاييس اللامركزية واتضح أن معامل مقياس اللامركزية وهما مؤشر الإيرادات (FDC1) ومؤشر النفقات (FDC2) وهما أكثر المقاييس شيوعا لقياس اللامركزية كانت موجبة ومعنوية عند 5% في الأعمدة من 1-4 في الجدول (٢) وهو ما يؤيد وجهة نظر النظرية التقليدية للامركزية بأنها تزيد كفاءة تقديم الخدمات ، وكفاءة التخصيص وفي المحاسبية وإدارة النفقات وهو ما يؤدي في النهاية الى رفع معدل النمو الاقتصادي راجع في ذلك Oates 1993 كما أن الإشارة الموجبة ل (FDC1) و (FDC2) تؤيد نظرية اللامركزية : ان الحكومات المحلية تخصص الموارد أفضل من أى مستوى حكومي آخر ، حيث يوضح الجدول أن إشارة مؤشرى الايرادات والنفقات متسقين معا وموجبين، في حين أن المؤشر الثالث FDC3 غير معنوى وسالب ولكن هذا المؤشر أقل شيوعا في الاستخدام وما يهمننا هو مؤشرى الايرادات والنفقات واللذان اظهرا معنوية وإشارة موجبة.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسات مشابهة على الصين (Feltenstein and Iwata, 2005) وعلى الولايات المتحدة الأمريكية (Akai, 2002; Ram, 1986, Rodden, 2001) وعلى كندا (Boadway, 1992)

ويتضمن النموذج ثلاثة متغيرات مفسرة أخرى وهي عرض النقود (MS) والعمل (L) ورأس المال (K)، وقد أظهر العمل تأثير سلبي معنوي في فترة الإبطاء الثانية و لكنه غير معنوي و إيجابي في فترة الإبطاء الأولى علي النمو الاقتصادي . فيما ظهر رأس المال (K) بتأثير إيجابي و لكنه غير معنوي. وأخيراً صاحب متغير عرض النقود تأثير إيجابي معنوي علي النمو الاقتصادي

في مصر الأمر الذي يؤكد مدى تأثير النمو الاقتصادي في مصر بالسياسات النقدية بصورة واضحة الي جانب المتغيرات الأخرى.

خلاصة البحث

اللامركزية هي اطار تنظيمي لإدارة التنمية بأبعادها المختلفة ، حيث يتم في إطارها إعطاء المستويات الإدارية الدنيا حق المشاركة في اتخاذ القرار دون الغاء لحق الجهة المركزية في اتخاذ القرار. وهو ما يعنى أن اللامركزية تفعل دور السلطات الإقليمية والمحلية من خلال إسناد مهام إدارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها ، وتعزز من دورها في تحمل مسؤولياتها وصلحياتها بالشكل الذى يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية بما يؤدي الى نجاحها. واللامركزية لا تعنى أن هناك انفصلاً كاملاً بين الوحدات المحلية والسلطات المركزية ، حيث ترتبط الوحدات المحلية بقدر من العلاقات مع السلطات المركزية بما يسمح ويحافظ على وحدة الدولة من الناحية السياسية والادارية والجغرافية

وتوجد أربعة أشكال للامركزية وهي : (اللامركزية السياسية - اللامركزية الإدارية - اللامركزية المالية - لامركزية السوق).

وتتخذ اللامركزية الإدارية ثلاثة أشكال أساسية: (عدم التركيز – التفويض - نقل السلطة) وتشير اللامركزية المالية إلى السياسات المالية المسئولة عن النفقات والإيرادات العامة . وينظر اليها على أنها شكل فرعى من اللامركزية السياسية. وتضم اللامركزية المالية مسألتين مترابطتين وهما:

•الأولى: تقسيم مسؤوليات الإنفاق ومصادر الإيرادات بين المستويات المركزى والاقليمى والمحلى.

•الثانية: مقدار سلطة الحكومات الإقليمية والمحلية لتحديد نفقاتها وإيراداتها . ولتنفيذ اللامركزية المالية بشكل فعال يجب أن تحصل الحكومات المحلية على مستوى كاف من الإيرادات إما محليا أو محولة من الحكومة المركزية.

وقد تنوعت مزايا تطبيق اللامركزية المالية فى الأدبيات:

•الكفاءة الاقتصادية.

•زيادة "المحاسبية" للمسؤولين المحليين

•تمويل الخدمات للسكان المحليين عند مستوى "التكلفة الفعالة"

•التجديد والابتكار فى انتاج السلع العامة وزيادة التقدم التكنولوجى

• الاستفادة من مزايا المنافسة بين المحليات

•الخفض فى مستوى الفساد

• حفز النمو الاقتصادي

ويبنى التوجه للامركزية المالية على الافتراضين التاليين:

• الأول : أن اللامركزية تزيد من الكفاءة الاقتصادية لأن الحكومات الإقليمية والمحلية تتوافر لديها المعلومات لتقديم الخدمات أكثر من الحكومة المركزية وهو ما يؤدي الى الكفاءة في تقديم الخدمات.

• الثاني : ان إمكانية تنقلات الأفراد بين المناطق المحلية سيزيد من المنافسة بين الحكومات الإقليمية على تقديم الخدمات العامة وهو ما سيؤكد على عملية التناسق ما بين تفضيلات المجتمعات المحلية والحكومات المحلية.

أما من حيث العلاقة بين النمو الاقتصادي باللامركزية المالية فإن اعطاء الأولوية لدراساتها تعود لثلاثة أسباب رئيسية :

-أولاً : اعتبار النمو كهدف للامركزية المالية والكفاءة في تخصيص الموارد في القطاع العام .

-ثانياً: اتجاه الحكومات لتبني السياسات التي تؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

-ثالثاً: نصيب الفرد من النمو هو الأسهل للقياس وللتفسير عن باقي مؤشرات الأداء الاقتصادية الأخرى.

وفيما يتعلق بواقع اللامركزية المالية في مصر : بتحليل هيكل إنفاق الإدارة المحلية في عام ٢٠١٢/١١، يتبين أن الجزء الأكبر من استخدامات الإدارة المحلية والبالغة حوالي ٨١% يوجه للإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين يليه شراء السلع والخدمات بنسبة ١١.٧%، في حين لا يتجاوز نصيب النفقات الاستثمارية ٦%. و بينما بلغت إيرادات الإدارة المحلية ٧.٦ مليار جنيه، ولا تساهم الضرائب المحلية سوى بما قدره ١٢% من إيرادات الإدارة المحلية ويساهم الباب الثالث المكون من إيجارات وعوائد ممتلكات ورسوم الخدمات والصناديق الخاصة والإيرادات الأخرى بمعظم الإيرادات ٨٥.٥% وذلك في عام ٢٠١٢/١١. وبذلك فإن الإيرادات المحلية لا تغطي سوى ١٠.٦% من الاستخدامات المحلية، مع العلم بضعف مساهمة الإيرادات المحلية عموماً في تغطية الاستخدامات المحلية فمن الملاحظ تراجعها من ١٤.٤% في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ١٠.٦% في عام ٢٠١٢/١١. وبشكل عام يمكن القول بأن المستويات المحلية تنسم بضعف قدرتها على تحصيل الإيرادات العامة، لذلك تغطي التحويلات المركزية (الإعانة السيادية) الفجوة بين الإنفاق المحلي والإيرادات المحلية، والتي تزيد عن ٨٥% من إنفاق المستويات المحلية

ولتنمية الموارد المالية المحلية، فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص في إطار من دعم اللامركزية المالية عبر توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية من أجل تحقيق العدل التوزيعي بين المواطنين وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة الانجليزية

- Akai,N. and Masayo Sakata, (2002), "Fiscal Decentralization Contributes to Economic Growth: Evidence from State-Level Cross-Section Data for the United States", Journal of Urban Economics (52.)
- Barankay, I and Ben Lockwood,(2005)," Decentralization and the Productive Efficiency of Government: Evidence from Swiss Cantons", July.
- Bird, R. M., R. D. Ebel, and C. I. Wallich, (Eds),(1995), "Decentralization of the Socialist State", Washington D.C.: World Bank.
- Brennan, G. and J. M. Buchanan. (1980). The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution. Cambridge: Cambridge University Press
- Brueckner, J. K. (2000). Welfare Reform and the Race to the Bottom: Theory and Evidence. Southern Economic Journal (66) 3.
- Christopher J. Ellis, Oguzhan C. Dincer," 2004", (Corruption, Decentralization, and Yardstick Competition), Department of Economics, University of Oregon, USA.
- David swell,(1996)," the dangers of decentralization according to prud home : some further aspects", world bank observer 11.
- Davoodi, H. and Heng-fu Zou,(1998),"Fiscal decentralization and economic growth: A cross-country study", Journal of Urban Economics 43.
- Dick-Sagoie ,C,(2012), "SURVEY OF LITERATURE ON FISCAL DECENTRALISATION AS A SUSTAINABLE LOCAL DEVELOPMENT TOOL IN GHANA", Journal of Sustainable Development in Africa,Volume 14, No.3. Clarion University of Pennsylvania, Clarion, Pennsylvania.

- Dwhite, Leonard,(2003), "Decentralization" in Encyclopedia of the social sciences, U.S.A, vol, 5.
- Gil Canaletta Carlos and others(2001)," Decentralization and Regional Economic Disparities", Universidad Pública de Navarra, Spain..
- Giugale ,Marcelo M. and Steven B. Web(edition),(2000)," Achievements and Challenges of Fiscal Decentralization: Lessons from Mexico", World Bank.
- <http://www1.worldbank.org/publicsector/decentralization/admin.htm>
- Jin, J. and H. Zou. (2002). How Does Fiscal Decentralization Affect Aggregate, National and Subnational Government Size? Journal of Urban Economics (52) 2.
- Lin, J. Y. and Z. Liu. (2000). Fiscal Decentralization and Economic Growth in China. Economic Development and Cultural Change (49).
- Maddik, Henry,(1993), "Democracy, Decentralization & Development" London.
- Malik, S Mahmood-ul-hassan and Shahzad Hussain,(2006)," FISCAL DECENTRALIZATION AND ECONOMIC GROWTH IN PAKISTAN", The Pakistan Development Review 45 : 4 Part II ,Department of Economics, Bahauddin Zakariya University, Multan, Pakistan.
- Martinez-Vazquez, J &Andrey timofeev ,(2009),"Decentralization Measures Revisited", international studies program, working paper 09-13 (updated), april.
- Martinez-Vazquez, J.&Robert McNab, (1997), "Fiscal Decentralization, Economic Growth, and Democratic Governance," International Center for Public Policy Working Paper Series, at AYSPS, GSU, , Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University paper9707.
- North ,Douglass C, (1993)," The New Institutional Economics and Third World Development" ,. Washington Univesity, St. Louis.
- Oates, W (1972). Fiscal Federalism. Harcourt Brace Jovanovich, New York..
- Oates, W. (1999). An Essay on Fiscal Federalism. Journal of Economic Literature (37).
- Osbourne, D. (1988). Laboratories of Democracy: A New Breed of Governor Creates Models For National Growth. Boston, MA: Harvard Business School Press.
- Peterson, P. E. (1981). City Limits. Chicago: University Press of Chicago.

- Raymond Fisman, Roberta Gatti,(2000)," Decentralization and Corruption Evidence across Countries", The World Bank ,Development Research Group Macroeconomics and Growth, February.
- Rondinelli, Dennis A., John R. Nellis, and G. Shabbir Cheema,(1983),"Decentralization in Developing Countries: A Review of Recent Experience", World Bank Staff Working Paper no. 581.
- Slinko, Irina ,(2002),"The Impact of Fiscal Decentralization on the Budget Revenue Inequality among Municipalities and Growth of Russian regions", Centre for Economic and Financial Research, Moscow.
- Tanzi, V. (1996). Fiscal Federalism and Decentralization: A Review of Some Efficiency and Macroeconomic Aspects. Annual World Bank Conference on Development Economics. The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank.
- Thiessen, U. (2001). Fiscal Decentralization and Economic Growth in High-Income OECD Countries, Economics Working Papers 001. European Network of Economic Policy Research Institutes.
- Thiessen. U, (2001),"Fiscal Decentralization & Economic Growth in High-income OECD Countries", ENEPRI Working Paper No. 1, January.
- Treisman, D,(2000)," Decentralization and the Quality of Government", Department of Political Science.
- V.Vijayalakshmi, (2008)," CORRUPTION AND LOCAL GOVERNANCE: EVIDENCE FROM KARNATAKA",Consultant Sociologist, Bangalore, India.
- World Bank. (1999). World Development Report 1999-2000: Entering the 21st Century. Washington, DC: World Bank.
- Xie, D., H. Zou, and H. Davoodi. (1999). Fiscal Decentralization and Economic Growth in the United States. Journal of Urban Economics (45.(

- Zhang, T. and Heng-fu Zou,(1998)," Fiscal decentralization, public spending, and economic growth in China", Journal of Public Economics 67.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

- معهد التخطيط القومي ، (٢٠٠٦) ، " الحسابات الاقليمية كمدخل للامركزية المالية" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨٨ ، جمهورية مصر العربية ، يونيو .
 - قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .
 - وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة .
 - موقع دراسات واستشارات الإدارة العامة على شبكة الانترنت
- <http://www.parcegypt.org>